التعليل بالاختلاف
عند المحدثين بين النظرية والتطبيق
(الرفع والوقف أنموذجاً)

أ. م. د. أحمد علي بريسم

رئاسة الجمهورية - مكتب رئيس الجمهورية

The justification for the difference according

to the hadith scholars between theory and application – the noun and the pause as an exampl

It is a theoretical and applied study in which I limited the hadith to one reason as a model, which is the difference by the nominative and the pause on the narrator, in order to find out the steps. The process for such studies. The nature of this research required that it include, after the introduction, two sections: In the first, I dealt with the theoretical study entitled: The nature of the reasoning for difference, its causes, and methods for detecting it, with two topics: I devoted the first of them to defining the reasoning for difference and its parts, and I made the second: The reasons for difference and methods for detecting it, and in the second section I dealt with the study. Applied application entitled: Applied steps to reveal the reasoning by difference in the nominative and the stop, and with two requirements: I devoted the first to defining the nominative and the stop and explaining the doctrines of scholars in preferring between them in the event of conflict, and I made the second to talk about the applied steps to reveal the reasoning by the difference in the nominative and the stop, then I concluded the research with the most important results that I reached, then I followed it with a list of the sources I relied on

المقدمة

الحمد لله ولي الصالحين, الذي منَّ علينا بهذا الهدي المبين, وجعلنا بسنة نبيه منشغلين وعنها من المدافعين الذابّين ولها من الناشرين, وصلى الله والسلَّم وبارك على صاحبها الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغرِّ الميامين.

أمَّا بعد, فإنَّ السنة النبوية من أجلَّ علوم الشريعة بعد القرآن الكريم, فهي العلم الذي يعيش به المرء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل سكناته وحركاته, لذا عاش أهل الحديث بعد موته صلى الله عليه وسلم مع أنفاسه الطاهرة كأنهم يرونه ويسمعونه, فكانوا أحرص العلماء على حفظ السنة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين, فكان الصحابة والتابعون أوعيتها, وجاء أتباعهم وتابعوهم فأسسوا لها قواعد المصطلح, والرجال والجرح والتعديل, والعلل؛ ليميزوا صحيح الحديث من ضعيفه, كل ذلك ليحفظوا لهذه الأمة سنة نبيها وإرثه لتتوارثه الأجيال نبراساً للهداية, وكان من بين تلك العلل (الاختلاف على الراوي) بأن يكون لأحد الأئمة الثقات عدد من الرواة الذين سمعوا منه روايةً معينةً, فمنهم الثقة الضابط, ومن هم دون ذلك فيختلفوا بالرواية عنه بالرفع والوقف أو الوصل والقطع أو بالتصحيف والتحريف وغيرها, وهذه العلة من الأسباب الخفية المضعفة للحديث فأحببت أن أسلط الضوء في هذا البحث المتواضع عن هذا النوع من العلل بدراسة وسمته بـ(التعليل بالاختلاف عند المحدثين بين النظرية والتطبيق- الرفع والوقف انموذجاً) وهي دراسة نظرية وتطبيقية قصرت الحديث فيها على علة واحدة انموذجاً وهي الاختلاف بالرفع والوقف على الراوي, للوقوف على الخطوات العملية لمثل هذه الدراسات.

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يتضمن بعد المقدمة على مبحثين: تناولت في الأول منه الدراسة النظرية بعنوان: ماهية التعليل بالاختلاف وأسبابه وطرق الكشف عنه بمطلبين: خصصت الأول منهما لتعريف التعليل بالاختلاف وأقسامه, وجعلت الثاني: لأسباب الاختلاف وطرق الكشف عنه, وتناولت في المبحث الثاني الدراسة التطبيقية بعنوان: الخطوات التطبيقية للكشف عن التعليل بالاختلاف بالرفع والوقف وبمطلبين: خصصت الأول للتعريف بالرفع والوقف وبيان مذاهب العلماء في الترجيح بينهما عند التعارض, وجعلت الثاني للحديث عن الخطوات التطبيقية للكشف عن التعليل بالاختلاف بالرفع والوقف, ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها ثم أعقبتها بقائمة للمصادر التي اعتمدت عليها فيه.

وختاماً أقول: لا أدعي أنني استكملت جمع جوانب هذا البحث, ولكن حسبي أنني اجتهدت, ولكل مجتهد نصيب, فإن أصبت فذلك بتوفيق الله تعالى وحده, وإن كانت الأخرى فمني والشيطان, وفوق كل ذي علم عليم, وصلى الله على سيدنا (محمد) وعلى آله وصحبه أجمعين. الباحث

المبحث الأول

ماهية التعليل بالاختلاف وأسبابه وطرق الكشف عنه

المطلب الأول: تعريف التعليل بالاختلاف وأقسامه

أولاً: تعريف التعليل بالاختلاف

١- باعتباره لفظاً إضافياً (تعليل) و(اختلاف)

أ- التعليل لغة: بيان السبب, وهو مصدر من الفعل الرباعي (عَلَّلَ يُعَلِّلُ تَعْلِيلاً, فهو مُعَلِّلٌ ومُعَلَّلٌ), تقول: عَلَّلَ فُلانٌ الشيءَ، إذا بيَّنَ سَبَبَهُ وأَثْبَتَهُ بالدَلِيلِ[١].

واصطلاحاً: هو بيان علة الشيء بتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر[٢].

ب- الاختلاف لغة: مصدر من الفعل الخماسي (اخْتَلَفَ يَخْتَلِفُ اخْتِلافاً, فهو مُخْتَلِفٌ ومُخْتَلَفٌ), والخلاف والاختلاف بمعنى واحد, وهو ضد الإتفاق, بأن يذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر[٣].

واصطلاحاً: «منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍ أو لإبطال باطل»[٤].

قال أبو داود السجستاني: «أسند الزهري أكثر من ألف حديث عن الثقات وحديث الزهري كله ألفا حديث ومئتا حديث، النصف منها مسند، وأما ما اختلفوا عليه ؛ فلا يكون خمسين حديثاً الاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء وقوم على شيء»[٥].

وقد فرق أبو البقاء الكفوي بين الاختلاف والخلاف بما يأتي:

- الاختلاف ما يستند إلى دليل, والخلاف لا يستند إليه.
- الاختلاف من آثار الرحمة, والخلاف من آثار البدعة.
- الاختلاف ما اتَّحد فيه القصد واختلف الوصول إليه, والخلاف ما اختلف فيه القصد والطريق الموصل إليه.

---

(١) ينظر لسان العرب:١١/ ٤٦٧ (مادة علَّل), والمعجم الوسيط: ٦٢٣/٢.

(٢) ينظر التعريفات:٦١.

(٣) ينظر لسان العرب :٨٢/٩ (مادة خَلَفَ), والمصباح المنير: ١٧٩/١.

(٤) التعريفات: ١٠١.

(٥) تهذيب الكمال: ٤٣١/٢٦.

- الاختلاف لو حكم القاضي به لا يجوز فسخه من غيره, والخلاف يجوز[1].

٢. باعتباره لفظاً مركباً

(التعليل بالاختلاف): هو أن يُبيِّنَ إمامٌ ناقدٌ علةَ روايةٍ ؛ لاختلافٍ في روايتها سنداً أو متناً أو في الاثنين معاً.

قال الامام مسلم رحمه الله: «فاعلم أرشدك الله, إنَّ الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

أحدهما: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يَرِدُ عليهم, كنعمان بن راشد حيث حدث عن الزهري، فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة, ... وكنحو ما وصفت من هذه الجهة من خطأ الأسانيد فموجود في متون الأحاديث مما يعرف خطأه السامع الفهم حين يرد على سمعه وكذلك نحو رواية بعضهم حيث صحّف، فقال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التحير، أراد النجش, وكما روى آخر، فقال: إنَّ أبغض الناس إلى الله عز وجل ثلاثة: ملحد في الحرفة و كذا و كذا، أراد: ملحداً في الحرام, ... فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد و متن الحديث, هي أظهر الجهتين خطأ، و عارفوه في الناس أكثر.

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم»[2].

ثانياً: أقسام التعليل بالاختلاف

التعليل بالاختلاف جزء من أنواع العلة عند المحدثين, وبينهما عموم وخصوص, فكل تعليل بالاختلاف علة وليس العكس, وأقسام مختلفة من حيث مضانِّه نبينها فيما يأتي:

أ- التعليل بالاختلاف في السند: وهو وجود علة قادحة في صحة رواية مظانُّها سند مختلف فيه.

ويحصل التعليل بالاختلاف في السند بـ(الوقف والرفع, والوصل والقطع, وزيادة رأو في أحد الاسنادين,

(١) الكليات: ٧٣.

(٢) التمييز: ٥.

ورواية تابعي عن تابعي مثله عن صحابي ورواية تابعي عن الصحابي نفسه, اختلاف باسم راو أو نسبه متردد بين ثقة وضعيف)[1].

قال الحافظ ابن حجر:» فهذه الأنواع الستة التي يقع بها التعليل وقد تبين كيفية التصرف وما عداها إن وجد لم يخف إلحاقه بها»[2].

ب - التعليل بالاختلاف في المتن: وهو وجود علة قادحة في صحة روايةٍ مظانُّها متن مختلف فيه.

ويحصل التعليل بالاختلاف في المتن: بـ(الاضطراب, والقلب, والزيادة أو النقص, والإدراج والتصحيف والتحريف, واختصار الحديث وروايته بالمعنى)[3].

ج - التعليل بالسند والمتن معاً: وهو وجود علتين قادحتين في صحة رواية واحدة مظانُّ أحدهما السند والأخرى المتن, سواء أكانت هاتان العلتان من جنس واحد كالاضطراب مثلاً, بأن يُروى الحديث بكيفيات مختلفة في السند والمتن, ويختلفوا فيه أو من جنسين مختلفين كأن يكون السند مختلف فيه على قلبه من عدمه, والمتن مختلف فيه بزيادة فيه أو نقص, ويقع فيهما التعليل بما يقع في السند والمتن من العلل التي سبق ذكرها[4].

المطلب الثاني: أسباب الاختلاف وطرق الكشف عنه

أولاً: أسباب الاختلاف

الاختلاف على الراوي جزء دقيق من العلة في علم علل الحديث، تعود أسبابه إلى ما يطرأ على المحدث من عدم الضبط, أو لفقده لما يمكنه من التحديث بشكل دقيق حاسة كانت أو كتاباً, أو لما يتعمده الراوي من أمور تؤدي الى الاختلاف على الراوي, ويمكن إجمال ذلك فيما يأتي:

١- ما يطرأ على الراوي لعدم الضبط مثل (الاختلاط , والخطأ).

أ- الاختلاط: ويعرف لغة: بأنَّه مصدر للفعل الثلاثي (**خَلَطَ يَخْلُطُ خَلْطَاً**), بمعنى ضمُّ الشيءِ بالشيءِ أو مَزجَه [5], قال تعالى ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ خَلَطُواْ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبَة:١٠٢].

(١) ينظر النكت على ابن الصلاح: ٧٨٥/٢.

(٢) النكت على ابن الصلاح: ٧٩٠/٢.

(٣) ينظر المصدر نفسه.

(٤) ينظر فتح المغيث, للسخاوي:٢٣٧/١.

(٥) ينظر المصباح المنير:١٧٧/١, ولسان العرب: ٢٩١/٧ (مادة خلط).

واصطلاحاً: «فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إما بخرف أو ضرر أو مرض, أو عَرَضٍ من موت ابن وسرقة مال»[1].

قال الحافظ ابن حجر:» إن كان سوء الحفظ طارئًا على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه, فساء فهذا هو المختلط»[2]

والاختلاط يختلف عن تغير الراوي الذي يحصل له عند مرض الموت أو المرض الحاد الذي يصيب أكثر الناس, وليس بقادح في الثقة, قال الذهبي:» كل تغير يوجد في مرض الموت، فليس بقادح في الثقة، فإنَّ غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق, وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة، فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه، فيخالف فيه»[3].

أسباب الاختلاط

١- أسباب ملازمة: هي سوء الحفظ الملازم للراوي, الذي يؤدي به الى رواية الحديث على وجوه مختلفة, يصح اطلاق وصف المختلط عليه, قال ابن الصلاح: «فمنهم من خلَّط لخلطه»[4] أي لسوء حفظه وضبطه.

٢- أسباب عارضة: ويحصل الاختلاط لأسباب تطرأ على الراوي يكون بها مختلطاً:

أ- كبر السن أو الخرف: كـ(عطاء بن السائب)، قال أبو حاتم: «محله الصدق قديماً قبل أن يختلط, صالح مستقيم الحديث ثم بآخرة تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة»[5].

ب- ذهاب البصر: كـ(عبدالرزاق بن همام), قال أحمد بن حنبل: «عمي في آخر عمره, وكان يلقن فيتلقن, فسماع من سمع منه بعد المئتين لا شيء»[6].

ج- احتراق الكتب أو غرقها أو غيابها: كـ(عبدالله بن لهيعة), قال الفلاس: «احترقت كتبه فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك, وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب[7], و(أبي بكر القطيعي) غرقت كتبه, فحدث من حفظه, قال البرقاني: «غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك

(١) فتح المغيث للسخأوي:٣٦٦/٣.
(٢) نزهة النظر: ١٢٩.
(٣) سير أعلام البنلاء:٢٥٤/١٠.
(٤) مقدمة ابن الصلاح: ٢٤٨.
(٥) الجرح والتعديل: ٣٣٢/٦.
(٦) كتاب المختلطين: ٧٤.
(٧) الجرح والتعديل:٥/ ١٤٧.

فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه, فغمزوا لأجل ذلك وإلا فهو ثقة»[1].

ب- الخطأ: ويعرف لغة: بأنَّه مصدر للفعل الرباعي (أَخْطَأَ يُخْطِئُ خَطَأً) إذا جانب الصواب, تقول : أخطأ الرامي الغرض إذا لم يصبه, والخَطَأُ: مالم يتعمده قولاً أو فعلاً, والخِطْئُ: ما تعمده[2].

واصطلاحاً: فعل يصدر من إنسان بلا قصد عند مباشرة أمر, المقصود فيه غيره[3].

وخطأ الراوي أمر وارد عند المحدثين, فمهما علا كعبه في الضبط والاتقان, فإنَّه لا يسلم من الخطأ, وهذا أمر فطري مجبول عليه الإنسان راوياً كان أو غيره إلاَّ من عصم الله عزَّ جلَّ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (**كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**)[4] والأصل في حديث الثقات الصحة, والخطأ فيه طارئ غامض لا يعرفه إلاَّ جهابذة العلماء, الذين وقفوا عليه ضعف الحديث بسببه.

٢- ما يكون بفعل الراوي مثل (التدليس, والاختصار, والانشغال عن الحديث)

أ- التدليس: ويعرف لغةً: مصدر للفعل الثلاثي (دَلَسَ يُدَلِّسُ تَدْلِيسَاً), وهو اختلاط الظلام بالنور, تقول: دلس البائع إذا أخفى عيب السلعة ,ودلس فلان إذا أظلم أمره على غيره لتغطية وجه الصواب فيه[5].

وقد ختلف العلماء في حكم التدليس, فَقَدْ ورد عن بعضهم مثل شعبة بن الحجاج أنه تشديد فِيْهِ إذ قَالَ :»التدليس أخو الكذب»[6], وقال ايضاً:» لإنْ أزني أحب إليّ من أن أدلس»[7], ومنهم من تساهل فِيْهِ مثل البزار إذ قال:» التدليس ليس بكذب، وإنما هُوَ تحسين لظاهر الإسناد»[8].

والَّذِيْ عليه الجمهور أنه ليس بكذب وإنما هُوَ ضَرْبٌ من الإيهام، وقد نصّ الشَّافِعِيّ على ذلك بقوله: «ومن عرفناه دلّس مرة فَقَدْ أبان لنا عورته في روايته وليست تِلْكَ العورة بالكذب فنرد بِهَا حديثه،ولا النصيحة في الصدق،فنقبل مِنْهُ ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق»[9].

وللتدليس أنواع كثيرة أوصلها بعضهم الى عشرة أنواع: (**الإسناد, التسوية ,الشيوخ, الإرسال , العطف, المتابعة, القطع أو السكوت, الصيغة, البلدان ,المتون**), إلَّا أنَّ أشهرها وأكثرها شيوعاً[10] نوعان:

---

(١) التقييد ,لإبن نقطة: ٩٢.

(٢) ينظر لسان العرب: ٦٥/١ (مادة خطأ), والمصباح المنير:١٧٤/١ (مادة خطوت).

(٣) ينظر شرح التلويح على التوضيح: ١٩٥/٢, والتعريفات: ١٣٤.

(٤) سنن الترمذي: ٦٥٩/٤ رقم الحديث (٢٤٩٩),قال الترمذي:» غريب لا نعرفه إلَّا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة», وحسنه الألباني.

(٥) لسان العرب :٨٦/٦ (مادة دلس).

(٦) الكامل لابن عدي: ١٠٧/١.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) النكت على ابن الصلاح, للزركشي:٨١/٢.

(٩) -الرسالة:٣٥١.

(١٠) ينظر تدريب الراوي: ٢٢٩/١ , وتوضيح الافكار, للصنعاني:٣٧٦/١.

١- تدليس الإسناد: «أن يروي المحدث عمَّن قد سمع منه ما لم يسمعه منـه، من غير أن يذكر أنَّه سمعه منه»[١].

٢- تدليس الشيوخ:» هو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف»[٢].

ب - اختصار الحديث

الإختصار لغة: مصدر من الفعل الخماسي (اخْتَصَرَ يَخْتَصِرُ اخْتِصَارًا), بمعنى أوجز تقول: أوجز زيدٌ كلامه, أي: اختصره[٣].

واصطلاحا: أن يحذف راوي الحديث، أو ناقله شيئاً منه[٤].

ويجوز اختصار الحديث بخمسة شروط[٥]:

١- أن لا يخل بمعنى الحديث: كالاستثناء، والغاية، والحال، والشرط، ونحوها.

٢- أن لا يحذف ما جاء الحديث من أجله.

٣- أن لا يكون وارداً لبيان صفة عبادة قولية أو فعلية.

٤- أن يكون من عالم بمدلولات الألفاظ، وما يخل حذفه بالمعنى وما لا يخل؛ لئلا يحذف ما يخل بالمعنى من غير شعور بذلك.

٥- أن لا يكون الراوي محلاً للتهمة، بحيث يظن به سوء الحفظ إن اختصره، أو الزيادة فيه إن أتمه؛ لأن اختصاره في هذه الحال يستلزم التردد في قَبوله. فإنَّ هذا الإختصار من أسباب الاختلاف على الراوي, فمنهم من يرويه عنه مختصراً ومنهم من يرويه كاملاً, وقد يكون المختَصِر غير مستوف لشروط الاختصار السابق ذكرها فيعلُّ الحديث بسببه للاختلاف, قال ابن رجب: «وروى بعضهم حديث (إذا قرأ الإمام فأنصتوا) [٦]بما فهمه من المعنى، فقال: (إذا قرأ الإمام ولا الضالين فأنصتوا) فحمله على فراغه من القراءة لا على شروعه فيها»[٧], فهذا الراوي لم يدرك المعنى المراد فاختصر الحديث اختصارا مخلاً.

---

(١) النكت على ابن الصلاح:٦١٤/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر القاموس المحيط:٣٩٧/١.

(٤) التقييد والايضاح:٣٦/١, واختصار مصطلح الحديث:١٤.

(٥) اختصار مصطلح الحديث:١٤.

(٦) سنن ابن ماجة, كتاب اقامة الصلاة, باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا: ٢٧٦/١, رقم الحديث (٨٤٧), صححه الألباني.

(٧) شرح علل الترمذي: ٤٢١/٨.

ج - الانشغال عن الحديث بالقضاء, أو الفقه.

انشغال الراوي بغير الحديث والرواية يضعفه يقيناً, وقد تكلم العلماء في عدد من الرواة ممن انشغلوا عن الرواية منهم:

- حفص بن غياث بن طلق النخعي أبو عمر الكوفي, قال أبو زرعة :» ساء حفظه بعدما استقضى ، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا»[1] ، وقال صالح جزرة :» لما ولي القضاء جفا كتبه»[2], ومُحَمَّد بن عَبْد الرحمن بن أبي ليلى[3] قَالَ أبو حاتم الرازي :» شغل بالقضاء فساء حفظه»[4].

- حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة, قَالَ عنه أبو حاتم:» صدوق ولا يحتج بحديثه، هُوَ مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوّش»[5].

ثانياً: طرق الكشف عنها

١- جمع طرق الحديث ومعرفة المدار: لدارسة أي حديث لابد من جمع طرقه للوقوف على المدار, وتحديد المتابع من الشاهد؛ للحكم عليه بالقبول أو الردِّ, وهذا يتطلب الخطوات الآتية:

أ- تحديد الكتاب والباب الذي يوجد فيه هذا الحديث, فلو أردنا البحث عن أذكار السجود, فلا بد من البحث عنها في كتاب الصلاة باب السجود, أو عن نصاب زكاة التمر, فلا بد من البحث عنها في كتاب الزكاة , باب نصاب التمر وهكذا.

ب- ثم نجمع طرق هذا الحديث بعد تخريجه من دوأوين السنة؛ لمعرفة المتابعات التامة من القاصرة من عدمهما, والوقوف على رواة كل طريق منها, والنظر في أقوال العلماء فيهم, وهل يوجد في هذه الطرق شذوذ أو علة أم لا , وهذا أمر مهم في نقد الحديث, ونقل الخطيب البغدادي عن ابن المديني قوله:» الباب إن لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه»[6] وقال الخطيب: «والسبيل الى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته, ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[7].

ج - ثم نرسم مخططاً توضيحياً لجميع طرق الحديث, وندرس رواتها؛ لنحدد مدار الإسناد: «وهو الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع, ولو تعددت الطرق إليه»[8] ومن خلال الوقوف على الاسم المكرر

(١) تهذيب الكمال: ٧ /٥٦، وتهذيب التهذيب:٢٥٩/٢ .

(٢) تهذيب التهذيب: ٢ /٢٥٩ .

(٣) تهذيب الكمال: ٢٥/ ٦٢٦.

(٤) الجرح والتعديل: ٣٢٣/٧.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٧/٣.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي:٢١٢/٢.

(٧) المصدر نفسه:٢٩٥/٢.

(٨) نزهة النظر:٥٥.

في هذه الاسانيد نعرف مدار الحديث , فنقول مدار هذا الحديث على فلان, قال ابن عدي في ترجمة أبي العالية عند ذكر حديث الضحك في الصلاة: "وكل من رواه غيره؛ فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية والحديث له وبه يعرف"[1].

٢- الترجيح بالقرائن

القرينة لغة: مأخوذة من المقارنة[2], واصطلاحاً: «أمر يشير إلى المطلوب»[3].

ومن المعلوم أن أئمة الحديث ليس لهم حكم خاص مطرد على كل اختلاف حاصل في حديث أعلَّ بسببه ، ولكن حكمهم يدور مع القرائن, ومن أهم هذه القرائن ما يأتي:

١- قرينة الأكثر: وهي من أكثر القرائن التي اعتمدها المحدثون في الترجيح، حيث أنها تقوم على أن الجمع أولى بالصواب من الفرد، فإذا خالف رأوي عدداً من الرواة قُدِّم قول الأكثر عدداً؛ لاحتمال وقوع الخطأ من الجماعة أقل من وقوعه من الفرد قال الشافعي: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد»[4].

٢- قرينة الأحفظ : تختلف درجة الحفظ والإتقان من راو إلى آخر، فهي متردد بين أعلى درجات التعديل وأدني درجات الجرح, ولأجل هذا التفاوت اعتمد العلماء رواية الأحفظ في الترجيح وقدموها على غيرها, والحفظ قد يكون بالصدر أو بالكتاب ويرجح العلماء صاحب كتاب على غيره ممن ليس لديه كتاب في الغالب, قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي، وأبا زرعة عن حديث؛ رواه صالح بن كيسان، وعبد الرحمن ابن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم، فقالا: هذا خطأ، رواه مالك، وابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه، عن عمار، وهو الصحيح، وهما أحفظ قلت: قد رواه يونس، وعقيل، وابن أبي ذئب، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم أصحاب الكتاب، فقالا: مالك صاحب كتاب وصاحب حفظ»[5].

٣- قرينة سلوك الجادة: وهي سلسلة سند معروفة يروى بها أحاديث كثيرة، فيصل الراوي الى أولها فيسبق وهمه إليها فيتابع السند إلى آخرها، ويكون السند من طريق آخر، فينقلب السند على الراوي, وقد يعبر الأئمة عنها بألفاظ أخرى مثل: لزم الطريق، اتبع المجرة، كان أسهل عليه وغيرها[6].

---

(١) الكامل في الضعفاء:١٠٥/٤.

(٢) ينظر العين:١٤٧٠/٣ (مادة قرن).

(٣) التعريفات:١٤٦.

(٤) الأم :١٦٧/١٠.

(٥) العلل: ١/ ٤٨٨.

(٦) ينظر لمحات موجزة في أصول علل الحديث, لنور الدين عتر: ٥٥.

قال الإمام ابن رجب الحنبلي: «قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة»[1].

٤- قرينة الاختصاص: وهذه القرينة قائمة على مراتب الثقات وشيوخهم وطبقاتهم فالمكثرون من الشيوخ كالزهري، والأعمش، وقتادة, وغيرهم، لهم تلاميذ يروون عنهم وهم مختلفون في درجة حفظهم واتقانهم لروايات شيوخهم, فبعضهم يقدم على بعض للاختصاص مثل (طول الصحبة والملازمة, أو كونه من بلد شيخه, أو لقرابته له أو لعنايته بحديث شيخه دون غيره وغيرها).

قال ابن أبي حاتم : «وسألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن محمد بن عبد الرحمن بن ماعز، عن سفيان بن عبد الله الثقفي، قلت أنا: يا رسول الله، حدثني بأمر أعتصم به ... الحديث, قال أبي: خولف إبراهيم بن سعد فيه، رواه عقيل، عن ابن شهاب؛ قال: حدثني محمد بن أبي سويد: أن جده سفيان بن عبد الله، قال: يا رسول الله, قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: قد تابع إبراهيم بن سعد على روايته إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وتابع عقيل على روايته يونس بن يزيد قال أبي: حديث عقيل ويونس أشبه، هم أفهم بالزهري»[2].

(١) شرح علل الترمذي :٨٤٢/٢.

(٢) العلل: ٦/ ٤٥.

المبحث الثاني

الخطوات التطبيقية للكشف عن التعليل بالاختلاف بالرفع والوقف

المطلب الأول: تعريف الرفع والوقف وبيان مذاهب العلماء في الترجيح بينهما عند التعارض

أولاً: تعريف الرفع والوقف

١- المرفوع لغة: اسم مفعول من رفعته فهو مرفوع[١].

واصطلاحاً: ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة من قول، أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية, سواء كان متصلاً أو منقطعاً[٢].

قال الخطيب البغدادي:» ما أخبر فيه الصحابي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله»[٣].

والتعريف الأول هو المشهور الأعمُّ من الثاني الذي قيده الخطيب البغدادي بالصحابي, فأخرج المرسل[٤]، وللمرفوع وجهان:

أحدهما: حقيقة, بإضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وثانيهما: حكماً, وهو الموقوف الذي له حكم الرفع, كقول الصحابي(أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، ومن السنة كذا، أو كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفعل كذا وكذا وغيرها)[٥].

٢- الموقوف لغة: اسم مفعول من الفعل الثلاثي وقف, بمعنى الحبس[٦].

واصطلاحاً: ما أضيف إلى الصحابي ﷺ من قول أو فعل[٧], أي: يوقف إسناد الحديث عند الصحابي, ولا يتجاوز به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ويحصل الاختلاف في سند الحديث من حيث منتهى سنده, هل انتهى إسناده إلى النبيصلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعاً, أم إلى الصحابي فيكون موقوفاً, وهذا كله من حيث هو لا يؤثر في صحة الحديث من عدمه؛ لأنَّ هذا التقسيم في السند من حيث منتهاه, لا من حيث القبول والردِّ, ولكن نسميه

(١) ينظر الصحَّاح: ١٢٢١/٣ (مادة رَفَعَ).

(٢) ينظر مقدمة ابن الصلاح: ٦٥، والخلاصة في أصول الحديث: ٤٦.

(٣) الكفاية: ٢١.

(٤) ينظر، تدريب الراوي: ١٤٩/١.

(٥) الخلاصة في أصول الحديث: ٤٦.

(٦) ينظر لسان العرب: ٣٥٩/٩ (مادة وَقَفَ).

(٧) ينظر مقدمة ابن الصلاح: ٢٧, ونزهة النظر: ٣٣.

تعليلاً ويضعَّف به الحديث لعدم ضبط الراوي, لأنَّ سند الحديث لا يعدو أن يكون مرفوعاً أو موقوفاً, فقبول أحد الوجهين بالمرجحات يعني ردُّ الثاني وتضعيفه, والله أعلم.

ثانياً: مذاهب العلماء في الترجيح بين الرفع والوقف عند التعارض

المتتبع للموقوف من الأحاديث والمرفوع في كتب الرواية, يجد أنَّ بعض الأحاديث تُروى مرة موقوفة على الصحابي, ومرة متعدية إياه الى النبي صلى الله عليه وسلم بالسند نفسه, فتكون مرفوعة, وليس في السند علة ظاهرة تدل على ضعف أحد الروايتين وهذا ما يسمى بالتعارض بين الأدلة من حيث الرفع والوقف, وللعلماء في الترجيح بينهما أقوال:

١- تقديم الرفع, وهو مذهب النووي[١], وجمهور المحدثين, وعلَّل ابن الصلاح ذلك بقوله: «لأنَّه - أي الرافع- مثبت وغيره ساكت, ولو كان نافياً, فالمثبت مقدم عليه لأنَّه علم ما خفى عليه»[٢], وقَالَ العراقي:» إذا رفعَ بعضُ الثقاتِ حديثاً، ووقفَهُ بعضُ الثقاتِ، فالحكمُ على الأصَحّ لما زادَهُ الثقةُ من الرفعِ؛ لأنَّهُ مثبتٌ، وغيرُهُ ساكتٌ، ولو كان نافياً فالمثبِتُ مقدّمٌ عليه لأنَّهُ عَلِمَ ما خَفِيَ عليهِ»[٣].

٢- تقديم الوقف, حكاه الخطيب عن أكثر أهل الحديث.

٣- يقدم الأكثر عدداً.

٤- يقدم الأحفظ والأتقن, قَالَ العلائي : «إن الجماعة إذا اختلفوا في إسناد حَدِيث كَانَ القَوْل فِيْهِمْ للأكثر عدداً أو للأحفظ و الأتقن... ويترجح هَذَا أيضاً من جهة المَعْنَى، بأن مدار قبول خبر الواحد عَلَى غلبة الظن، وعند الاختلاف فِيْمَا هُوَ مقتضى لصحة الحَدِيْث أو لتعليله ، يرجع إلى قَوْل الأكثر عدداً لبعدهم عن الغلط والسهو، وَذَلِكَ عِنْدَ التساوي في الحفظ والإتقان, فإن تفارقوا واستوى العدد فإلى قَوْل الأحفظ والأكثر إتقاناً، وهذه قاعدة متفق عَلَى العَمَل بِهَا عِنْدَ أهل الحَدِيْث»[٤].

وبالجملة فإنَّ ما تقدم من أقوال العلماء ومذاهبهم غير مسلم, ما لم يقترن بالمرجحات والقرائن فلا نقول: أن الرفع أو الوقف, أو أنَّ الأكثر أو الأحفظ هو المقدم دائماً, فذلك لا يصح قاعدة مطردة في جميع الأحوال, وعلى ذلك يحمل ترجيح أصحاب الفريق الأول بالرفع كالنووي وغيره رحمهم الله تعالى.

---

(١) شرح صحيح مسلم, للنووي :٢٥/٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ٣٦, وفتح المغيث للسخاوي: ١٧٧.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة , للعراقي:٢٣٣/١.

(٤) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد: ٣٦٧ .

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية للكشف عن علة الاختلاف على الراوي

الخطوة الأولى: تحديد الحديث المختلف على رفعه ووقفه

ما رواه الإمام أحمدﷺ **قال:** حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ يَعْنِي ابْنَ معاوية, قَالَ: حَدَّثَنَا إسماعيل بْنُ أَبِي خَالِدٍ, قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ, قَالَ: قَامَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الْآيَةَ قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المَائدة:١٠٥]

الى آخِرِ الْآيَةِ وَإِنَّكُمْ تَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهَا وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: **(إِنَّ النَّاسَ إذا رَأوا الْمُنْكَرَ وَلَا يُغَيِّرُوهُ أوشَكَ اللَّهُ أَنْ يَعُمَّهُمْ بِعِقَابِهِ, قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ)**[1].

الخطوة الثانية: بيان القائلين بالتعارض

١- الدارقطني (ت٣٨٥) : سُئِل عَن هذا الحديث, فَقال : « رَواهُ عَن قَيسٍ إسماعيل ابن أَبِي خالِدٍ، وبَيانُ بن بِشرٍ ، وأَبُو إسحاق السَّبِيعِيُّ ، ومُجالِد بن سَعِيد ، وكُلُّهُم وقَفَهُ, وَلَم يَرفَعهُ إلاّ إسماعيل ، فَإِنَّهُ اختُلِف عَنهُ فِيهِ فَرَفَعَهُ عَنهُ يَحيَى بن عَبدِ المَلِكِ ابنِ أَبِي غَنِيَّة وجَعفَرُ بن زِيادٍ الأَحمَرُ، وعَمرُو بن ثابِتِ بنِ أَبِي المِقدامِ، ووَقَفَهُ غَيرُهُم عَن إسماعيل والصَّحِيحُ مِنهُ قَولُ مَن وقَفَهُ, وَرَوَي عَن أَبِي أُسامَة، وعَن يَزِيد ابنِ هارُون، عَن إسماعيل بنِ أَبِي خالِدٍ مَرفُوعًا, وَلا يَثبُتُ رَفعُهُ عَنهُما»[2].

٢- السيوطي (ت٩١١هـ): قال عقب ذكره للحديث:» هذا موقوف ، وهو الصحيح وقد روى مرفوعًا» [3].

الخطوة الثالثة: بيان مدار الحديث

مدار هذا الحديث على إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم, روى عن أبيه وأبي جحيفة, وعبد الله بن أبي أوفى, وقيس بن أبي حازم, وأكثر عنه وغيرهم, وعنه شعبة والسفيانان وزائدة, وابن المبارك, وهشيم ويحيى القطان, ويزيد بن هارون, وعبيد الله بن موسى, ثقة ثبت من الرابعة مات سنة ست وأربعين ومائة[4].

(١) مسند الإمام أحمد :١٩٧/١ رقم الحديث (١٦).

(٢) علل الدار قطني:٢٥٨/١.

(٣) الجامع الكبير: :٥/١ رقم (٨٤٦٩).

(٤) تهذيب التهذيب:٢٨٤/٣, وتهذيب الكمال:٦٩/٢, وتقريب التهذيب:٧٣٠.

الخطوة الرابعة: بيان أوجه الاختلاف عليه

الوجه الأول: المرفوع رواه:

١- يَحيَى بن عَبدِ المَلِكِ بنِ أَبِي غَنِيَّة: أخرجه ابن عدي[١] من طريق هَارُون بْن حَاتِم.

٢- **جَعفَرُ بن زِيادٍ الأَحمَرُ:** أخرجه البيهقيُّ[٢] من طريق أُسيد بن زيد, وابن عدي[٣] من طريق مُحَمد بْن عُبَيْد بن عُتْبَة.

قال ابن عدي:» وَهَذَا الْحَدِيثُ لا أَعْلَمُهُ رَفَعَهُ عَنْ إسماعيل بْنِ أَبِي خَالِدٍ غَيْرَ ابْنِ أَبِي غَنِيَّة وَجَعْفَرٍ الأَحْمَرِ»[٤].

قال الزيلعي:» وروي عن أبي أسامة, ويزيد بن هارون أنَّهما رفعاه, ولا يثبت عنهما»[٥].

ولم أقف على رواية (أبي أسامة, ويزيد بن هارون, وعمرو بن ثابت), التي أشار إليها الدارقطني رحمه الله تعالى.

وكلاهما (يحيى بن عبدالملك, وجعفر بن زياد الأحمر) **عن إسماعيل بن أبي خالد, عن قيس ابن أبي حازم, عن أبي بكر** ﷺ **مرفوعاً.**

الوجه الثاني: موقوف رواه:

١- سفيان الثوري: أخرجه العدني[٦] من طريق محمد بن يوسف, وابن أبي الدنيا[٧] من طريق إسحاق بن إسماعيل, وابن عدي[٨] من طريق يحيى بن سلام, ثلاثتهم (محمد بن يوسف و إسحاق بن إسماعيل, ويحيى بن سلام) عن سفيان الثوري.

٢- زهير بن معاوية: أخرجه الإمام أحمد[٩] من طريق هاشم بن القاسم, وابن عدي[١٠] من طريق مُعَافَى بْنُ سُلَيْمَانَ, كلاهما (هاشم بن القاسم و مُعَافَى بْنُ سُلَيْمَانَ) عن زهير بن معاوية.

---

(١) الكامل في الضعفاء: ١٠٣/١.

(٢) شعب الإيمان:٢٠٦/٤.

(٣) الكامل في الضعفاء: ١٠٣/١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) تخريج الأحاديث والأثار: ٤٦/١.

(٦) الإيمان :١٢٢, رقم الحديث (٥٤).

(٧) الصمت وآداب اللسان: ٢٣٧.

(٨) الكامل في الضعفاء: ١٠٣/١.

(٩) مسند أحمد :٥/١, رقم الحديث (١٦).

(١٠) الكامل في الضعفاء: ١٠٣/١.

٣- شريك بن عبدالله النخعي: أخرجه الخُلدي[١] من طريق مِنجابٌ بن الحارث[٢] ويحيى بن عبد الحميد[٣].

٤- العلاء بن سالم: أخرجه الخلدي[٤] أيضاً من طريق إبراهيم بن زيادٍ العجلي.

٥- إسماعيل بن مجالد: أخرجه الخرائطي[٥] من طريق أحمد بن حاتم الطويل.

٦-عبدالله بن المبارك: أخرجه عبدالله بن المبارك نفسه[٦].

٧- معتمر بن سليمان: أخرجه ابن عدي[٧] من طريق عُبَيد اللَّهِ بْن مُعَاذٍ.

٨- مروان بن معاوية: أخرجه العدني[٨] من طريق محمد بن يوسف.

٩- المرزبان بن مسعود: أخرجه العدني[٩] من طريق محمد بن يوسف أيضاً.

١٠- وكيع بن الجراح: أخرجه وكيع[١٠] نفسه, وعنه أخرجه هناد بن السري الكوفي[١١] , وابن أبي شيبة.

١١- جعفر بن عون: أخرجه البيهقي من طريق محمد بن عبد الوهاب[١٢].

١٢- يعلى بن عبيد: أخرجه البيهقي من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن بكر المروزي[١٣].

١٣- علي بن عاصم: أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن جعفر الزبرقان[١٤].

١٤- موسى بن أعين: أخرجه الواحدي من طريق أحمد بن أبي شعيب الحراني[١٥].

---

(١) مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية- فوائد الخلدي, الجزء الثاني: ٢٣١ رقم الحديث (٢٤٣).

(٢) منجاب بن الحارث التميمي أبو محمد الكوفي, روى عن شريك وأبي الأحوص وعلى بن مسهر وابن المبارك روى عنه أبو زرعة رحمه الله تعالى, ثقة من العاشرة, توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. الجرح والتعديل:٤٤٣/٨, وتقريب التهذيب:٥٤٥/٢.

(٣) مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية- فوائد الخلدي, الجزء الثاني: ٢٣٢ , رقم الحديث (٢٤٧).

(٤) مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية- فوائد الخلدي, الجزء الثاني: ٢٣١ رقم الحديث (٢٤٤).

(٥) مساوئ الاخلاق: ١٣٨.

(٦) الزهد والرقائف: ٢٥٥, رقم الحديث (٧٣٦).

(٧) الكامل في الضعفاء: ١٠٣/١.

(٨) الإيمان :١٢٢, رقم الحديث (٥٦).

(٩) الإيمان :١٢٢, رقم الحديث (٥٦).

(١٠) الزهد:٢/ ٦٣٢, رقم الحديث (١٣٨٦).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) السنن الكبرى , باب من كان منكشف الكذب مظهره غير مستتر به لم تجز شهادته: ١٩٦/١٠ رقم الحديث (٢٠٦١٥).

(١٣) شعب الإيمان: ٢/ ٤٧, رقم الحديث (٤٨٠٦).

(١٤) شعب الإيمان: ٢/ ٤٧, رقم الحديث (٤٨٠٧).

(١٥) الوسيط في التفسير: ٣/ ٨٦, رقم الحديث (٥٣٠).

وجميعهم(سفيان الثوري, وزهير بن معاوية, وشريك بن عبدالله , والعلاء بن سالم, وإسماعيل بن مجالد, وعبدالله بن المبارك, ومعتمر بن سليمان, ومروان بن معاوية, والمرزبان بن مسعود, ووكيع بن الجراح, وجعفر بن عون, ويعلى بن عبيد, وعلي بن عاصم, وموسى بن أعين) **عن إسماعيل عن قيس عن أبي بكر الصديق** ﷺ **موقوفاً.**

الخطوة الخامسة: بيان الوجه الراجح بالقرائن

الوجه الراجح من الوجهين هو الثاني الموقوف للقرائن الآتية:

١- إنَّ جميع من روى هذا الحديث عن قيس رواه موقوفاً, ولم يرفعه عنه إلاَّ إسماعيل بن أبي خالد, قال الدارقطني:» ولم يرفعه إلاَّ إسماعيل «[١].

٢- لم يرفعه عن إسماعيل إلاَّ يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية وهو (صدوق له أفراد), وجعفر بن زياد الأحمر وهو(صدوق صاحب بدعة), وعمرو بن أبي المقدام وهو (ضعيف), قال ابن عدي: « وهذا الحديث لا أعلمه رفعه عن إسماعيل بن أبي خالد غير ابن أبي غنية, وجعفر الأحمر»[٢].

٣- إنَّ من رواه موقوفاً, هم الأئمة الحفاظ المتقنون أمثال (ابن المبارك , ووكيع وزهير بن معاوية, ويحيى بن سعيد القطان) رحمهم الله تعالى.

٤- إنَّ عدد من رواه موقوفاً هم الأكثر, إذ بلغ عددهم أحد عشر راوياً, ولم يروه مرفوعاً سوى راويين.

٥- ترجيح الأئمة لوقفه وتضعيفهم للرفع, حيث قال الدارقطني لما بيَّن الخلاف في رفعه ووقفه :» والصحيح منه قول من وقفه»[٣], وقال البيهقي لما ساق الحديث:» هذا موقوف وهو الصحيح وقد روي مرفوعاً»[٤], قال العجلوني :» رواه ابن عدي عن أبي بكر مرفوعاً... وهو ضعيف»[٥] وقال التقي الهندي لما ذكر الحديث برواية الرفع:» إسناده ضعيف والصحيح موقوف»[٦].

الخطوة السادسة: الحكم على الحديث من الوجه الراجح

- رجال السند

١- هاشم بن قاسم بن مسلم الليثي, مولاهم البغدادي أبو النضر مشهور بكنيته ولقبه قيصر, من التاسعة توفي سنة سبع ومائتين وله ثلاث وسبعون سنة, روى عن ابن أبي ذئب وعكرمة بن عمار وزهير

(١) علل الدار قطني:٢٥٨/١.

(٢) الكامل في الضعفاء: ١٠٣/١.

(٣) علل الدار قطني:٢٥٨/١, وقد ذكر ابن كثير أن الدارقطني رجح رفعه, فقد يكون ذلك تحريف, والَّا فإنَّه وهم منه رحمه الله, وتبعه على ذلك صاحب المنار كذلك. ينظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير:١٩١/٣, وتفسير المنار:١٧٧/٧.

(٤) السنن الكبرى: ١٩٦/١٠.

(٥) كشف الخفاء:١٠٨/٢.

(٦) كنز العمال:١١٢٩/٣.

بن معاوية, وعنه أحمد والحارث بن أبي أسامة قال عنه الذهبي: «ثقة صاحب سنة تفتخر به بغداد», وقال ابن حجر: «ثقة ثبت»[١].

٢- زهير بن معاوية بن حديج الحافظ أبو خيثمة الجعفي الكوفي شيخ الجزيرة, روى عن زياد بن علاقة وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما, وعنه يحيى القطان وعلي بن الجعد وهاشم بن قاسم وغيرهم, من السابعة توفي سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومائة, قال عنه الذهبي: «ثقة حجة»[٢].

٣- إسماعيل بن أبي خالد الكوفي الأحمسي مولاهم البجلي الحافظ, من الرابعة روى عن ابن أبي أوفى وأبي جحيفة وقيس, وعنه شعبة وزهير بن معاوية وخلق, توفي سنة ست وأربعين ومائة[٣], قال ابن حجر:» ثقة ثبت»[٤].

٤- قيس ابن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي , تابعي كبير فاتته الصحبة بليال سمع أبا بكر وعمر, وعنه بيان بن بشر وإسماعيل بن أبي خالد وخلق, من الثانية مخضرم توفي بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المئة, قال الذهبي:» وثقوه», وقال ابن حجر: «ثقة»[٥].

٥- أبو بكر الصديق (صحابي) والصحابة كلهم عدول رضي الله عنهم.

- الحكم: الحديث بهذا الاسناد صحيح موقوف وليس مرفوع والله أعلم.

قال الحافظ العراقي: «إسناده حسن»[٦].

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»[٧].

(١) الكاشف: ٣٣٢/٢ , وتقريب التهذيب:٥٠٧.

(٢) الكاشف: ١/ ٤٠٨.

(٣) الكاشف:٢٤٥/١.

(٤) المصدر نفسه:٢٤٥/١, وتقريب التهذيب: ١٠٧.

(٥) الكاشف: ١٣٧/٢, وتقريب التهذيب:٤٥٦.

(٦) البيان والتعريف:٣١٧/١.

(٧) مسند الإمام أحمد:٥/١.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

بعد أن منَّ الله تعالى علينا باتمام هذا البحث المتواضع, أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يأتي:

١- التعليل بالاختلاف: هو أن يُبيِّنَ إمامٌ ناقدٌ علةَ روايةٍ ؛ لاختلافٍ في روايتها سنداً أو متناً أو في الاثنين معاً.

٢- إنَّ خصائص الاختلاف لا بد أنَّ يستند إلى دليل, والقصد فيه واحد وطرق الوصول إليه مختلفة, ولو حكم القاضي به لا يجوز فسخه, وآثاره الرحمة.

أما الخلاف فلا يستند إلى دليل, والقصد فيه وطريق الوصول إليه مختلف, ولو حكم القاضي به يجوز فسخه من غيره, وآثاره البدعة.

٣- إنَّ أقسام التعليل بالاختلاف من حيث مظانِّ وقوعه ثلاثة: في (السند), أو (المتن), أو(السند والمتن معاً).

٤- أنواع التعليل بالاختلاف إنَّما تكون في(الرفع والوقف) و(الوصل والقطع) و(زيادة الثقة) و(اختصار الحديث) و (التصحيف والتحريف).

٥- إنَّ أسباب التعليل بالاختلاف, إنما يكون بسبب ما يطرأ على الراوي لعدم الضبط مثل (الاختلاط , والخطأ), وما يكون بفعل الراوي مثل (التدليس, والاختصار , والانشغال عن الحديث بالقضاء أو الفقه).

٦- إنَّ مذاهب العلماء في الترجيح عند التعارض أو الاختلاف بين الرفع والوقف مختلفة, حيث ذهب النووي وجمهور المحدثين إلى تقديم الرفع, وحكى الخطيب عن أكثر أهل الحديث تقديم الوقف, , وقال العلائي: يقدم الأحفظ والأتقن, وقال آخرون: يقدم الأكثر عدداً.

٧- إنَّ ما رواه الإمام أحمدﷺ في مسند قال: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ يَعْنِي ابْنَ معاوية, قَالَ: حَدَّثَنَا إسماعيل بْنُ أَبِي خَالِدٍ, قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ, قَالَ: قَامَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَثْنَى عَلَيْهِ..... مختلف في رفعه ووقفه, والقائلون بتعارضه هم (الدارقطني , والبيهقي, والسيوطي).

٨- إنَّ مدار هذا الحديث على (إسماعيل بْنُ أَبِي خَالِدٍ الأحمسي) رواه عنه مرفوعاً :(يَحيَى بن عَبدِ المَلِكِ بنِ أَبِي غَنِيَّة) و(جَعفَرُ بن زِيادٍ الأَحمَرُ), ورواه عنه موقوفاً: (سفيان الثوري, وزهير بن معاوية, وشريك بن عبدالله , والعلاء بن سالم, وإسماعيل بن مجالد, وعبدالله بن المبارك, ومعتمر بن سليمان,

ومروان بن معاوية, والمرزبان بن مسعود, ووكيع بن الجراح, وجعفر بن عون, ويعلى بن عبيد, وعلي بن عاصم, وموسى بن أعين).

٩- الوجه الراجح من الوجهين هو الثاني الموقوف للقرائن الآتية:

- إنَّ جميع من روى هذا الحديث عن قيس رواه موقوفاً, ولم يرفعه عنه إلاَّ إسماعيل بن أبي خالد, قال الدار قطني:» ولم يرفعه إلاَّ إسماعيل «.

- لم يرفعه عن إسماعيل إلاَّ يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية وهو (صدوق له أفراد), وجعفر بن زياد الأحمر وهو(صدوق صاحب بدعة), وعمرو بن أبي المقدام وهو (ضعيف).

- إنَّ من رواه موقوفاً, هم الأئمة الحفاظ المتقنون أمثال (ابن المبارك, ووكيع, وزهير بن معاوية, ويحيى بن سعيد القطان) رحمهم الله تعالى.

- إنَّ عدد من رواه موقوفاً هم الأكثر, إذ بلغ عددهم (أحد عشر) راوياً, ولم يروه مرفوعاً إلاَّ راويان.

- ترجيح الأئمة لوقفه وتضعيفهم للرفع, إذ قال الدارقطني: «والصحيح منه قول من وقفه», وقال البيهقي : «هذا موقوف وهو الصحيح, وقد روي مرفوعاً», قال العجلوني : «رواه ابن عدي عن أبي بكر مرفوعاً... وهو ضعيف» وقال التقي الهندي: «إسناده ضعيف والصحيح موقوف».

١٠- الحديث بالوجه الراجح: صحيح موقوف وليس مرفوعاً والله أعلم.

المصادر

- القرآن الكريم.

١- الأم, لأبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي , مع مختصر المزني الجزء الأول, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع,ط٢, ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٢- الإيمان, لمحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني, تحقيق : حمد بن حمدي الجابري الحربي, الدار السلفية - الكويت،ط١, ١٤٠٧هـ.

٣- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف, لإبراهيم بن محمد الحسيني (ت١١٢٠هـ) تحقيق: سيف الدين الكاتب, دار الكتاب العربي ـ بيروت,١٤٠١هـ.

٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع, لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي, تحقيق: د. محمود الطحان, مكتبة المعارف - الرياض ، ١٤٠٣هـ.

٥- الجامع الكبير= جمع الجوامع , للسيوطي, متاح على المكتبة العلمية الشاملة وموقع ملتقى أهل الحديث بالرابط http://www.ahlalhdeeth.com.

٦- الخلاصة في اصول الحديث, للحسين بن عبد الله الطيبي, تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي مطبعة الإرشاد- بغداد، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٧- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري, لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي, تحقيق : عبد الله بن عبد الرحمن السعد, دار ابن خزيمة - الرياض, ط١, ١٤١٤هـ.

٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي, لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية- المدينة المنورة، ط١ ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٩- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار), لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني, الهيئة المصرية العامة للكتاب,١٩٩٠م.

١٠- تفسير القرآن العظيم (ابن كثير), لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت٧٧٤هـ), تحقيق: محمد حسين شمس الدين, دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت, ط١, ١٤١٩ هـ.

١١- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة, دار الرشيد - سوريا, ط١ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي تحقيق:

عبد الرحمن محمد عثمان, دار الفكر, بيروت،١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

١٣- التعريفات, لعلي بن محمد بن علي الجرجاني, تحقيق: إبراهيم الأبياري ,دار الكتاب العربي , بيروت، ط١, ١٤٠٥هـ.

١٤- تهذيب التهذيب, لأحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١, ١٣٢٦هـ.

١٥- تهذيب الكمال, يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي(ت٧٤٢) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف, مؤسسة الرسالة, بيروت, , ط١ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

١٦- تيسير مصطلح الحديث, لدكتور محمود الطحان, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض ط٩, ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٧- الجرح والتعديل, لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ), دار المعارف العثمانية, الهند, واحياء التراث العربي - بيروت, ط١, ١٢٧١هـ -١٩٥٢م.

١٨- جمع الجوامع = الجامع الكبير, لجلال الدين السيوطي, تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وعبد الحميد محمد ندا وحسن عيسى عبد الظاهر, الناشر الأزهر الشريف القاهرة، ط١, ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٩- الزهد, لهناد بن السري الكوفي, تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت, ط١ ، ١٤٠٦هـ.

٢٠- الزهد, لوكيع بن الجراح, مصدر الكتاب : موقع جامع الحديث, والمكتبة العلمية الشاملة http:// www.alsunnah.com

٢١- الزهد والرقائق, لعبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي أبو عبدالله, تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي, دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢- سنن الترمذي, لمحمد بن عيسى الترمذي السلمي, تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون, الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني, دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٣- السنن الكبرى, لأبي بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي «ت٤٥٨هـ» مطبعة دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن- الهند، ١٣٥٥هـ.

٢٤- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي), لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ), تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل, دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان, ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٢٥- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه, لسعد الدين مسعود ابن عمر التفتازاني, تحقيق: زكريا عميرات, دار الكتب العلمية - بيروت ط١, ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٦- شرح علل الترمذي , لابن رجب عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي تحقيق: همام سعيد مكتبة الرشد, ط٢, ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٢٧- شعب الإيمان, لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي, تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول, دار الكتب العلمية - بيروت, ط١،١٤١٠هـ.

٢٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار الكتب العربي, القاهرة - مصر.

٢٩- الصمت وآداب اللسان, لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا تحقيق: أبي إسحاق الحويني, دار الكتاب العربي - بيروت, ط١, ١٤١٠هـ.

٣٠- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة, لأبي عبد الله محمد بن احمد الذهبي «ت٧٤٨هـ»، تحقيق: عزت علي عبد عطية، وموسى محمد علي الموشي، دار الكتب الحديثة- القاهرة, ط١، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٣١- الكامل في ضعفاء الرجال, لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض- عبد الفتاح أبو سنة, الكتب العلمية بيروت, ط١, ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٢- كتاب التعريفات, لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر, دار الكتب العلمية بيروت, ط١ ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٣٣- كتاب العين, لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي, تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال.

٣٤- كتاب الكليات, لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي, تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري, مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٥- الكتاب المختلطين, لأبي سعيد العلائي, تحقيق : د. رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد, مكتبة الخانجي بالقاهرة, ط١, ١٩٩٦م.

٣٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، إسماعيل ابن محمد الجراحي, دار إحياء التراث العربي , بيروت- لبنان.

٣٧- الكفاية في علم الرواية, لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي تحقيق: أبو عبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني, المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٣٨- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال, لعلي بن حسام الدين المتقي الهندي مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩ م.

٣٩- لسان العرب, لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري, دار صادر , ط١, بيروت.

٤٠- لمحات موجزة في أصول علل الحديث, لنور الدين عتر, مكتبة دار السلام - القاهرة, ط١, ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

٤١- علل الحديث, لابن أبي حاتم عَبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي, تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد.

٤٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية, لأبي الحسن علي بن عُمَر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله, دار طيبة الرياض, ط١, ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٣- علم مصطلح الحديث, لمحمد بن صالح العثيمين, ١٤٢١هـ٢٠٠١م، متاح على شبكة الانترنت (المكتبة الشامل).

٤٤- فتح المغيث شرح ألفية الحديث, لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي دار الكتب العلمية, بيروت, ط١، ١٤٠٣هـ.

٤٥- مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية, فوائد أبي علي الرَّفَّاء / حامد بن محمد بن عبدالله بن محمد ابن معاذ الهروي (٣٥٦هـ), فوائد الخُلْدي / أبي محمد جعفر بن محمد بن نصير بن قاسم البغدادي (٣٤٨هـ), فوائد مُكْرَم البزّاز / أبي بكر مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاضي البغدادي (٣٤٥هـ), تحقيق: نبيل سعد الدين جرار, دار البشائر الإسلامية, ط١ ,١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.

٤٦- مساوئ الأخلاق, للخرائطي, مصدر الكتاب: المكتبة العلمية الشاملة, ومتاح على موقع جامع الحديث بالرابط: http://www.alsunnah.com.

٤٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني, عليها أحكام الشيخ شعيب الأرناؤوط, مؤسسة قرطبة - القاهرة.

٤٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي, لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي, المكتبة العلمية - بيروت.

٤٩- المعجم الوسيط ,لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار, تحقيق: مجمع اللغة العربية, دار الدعوة.

٥٠- مقدمة ابن الصلاح =علوم الحديث, لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري, مكتبة الفارابي, ط١, ١٩٨٤م.

٥١- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج, لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي , مصدر الكتاب :, متاح على المكتبة العلمية الشاملة, و موقع الإسلام على الرابط http://www.al-islam.com .

٥٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر, لأبي الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ), تحقيق: عبد الله ابن ضيف الله الرحيلي, مطبعة سفير,

الرياض, ط١ ,١٤٢٢هـ.

٥٣- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد, للحافظ خليل بن كيكلدي العلائي, مطبعة الأمة, بغداد, ط١ ,١٤٠٦ه -١٩٨٦م.

٥٤- النكت على كتاب ابن الصلاح, لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ), تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٥٥- النكت على مقدمة ابن الصلاح, لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر, تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج, الناشر : أضواء السلف - الرياض, ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٥٦- الوسيط في تفسير القرآن المجيد, أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، الشافعي تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون, دار الكتب العلمية- بيروت, ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.